الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكن ان يعقل سائر المعقولات
وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه فيلزم
من المطلوب فقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات المقدمة القائلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول
وقد تبين لك من هذا ما في كلام المص من التشويش والاضطراب قال فان قيل آه اقول هذه معارضة
اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب
عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشئ لكان الواجب فاعلا و
قابلا للصورة الحاصلة من الشئ في ذاته والتالي باطل اما الملازمة فلان الصورة الحاصلة
في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم
افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو مح فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم
كونها قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان التالي فلان
القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران تعقل كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب
فاعلا وقابلا للصورة للزم التركيب في ذاته وهو مح واجاب عن هذه بانا لا نم ان الشئ الواحد
لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل
له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم
تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواجب التركب في ذاته فمم ايضا اذ
التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها

بالقياس

١٠٨

بالقياس الى الصورة وذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان عرضتان لذات الواجب بالقياس الى المعلوم والمقدور له
ثم ان المص مال في هذه المسئلة الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم البارى تعالى بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس
حقيقته ذهابا الى ان العلم بالاشياء انما هو ارتسام صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورد مذهب
الحكماء زاعما ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته هربا عما يرد على المتكلمين من لزوم كون ذات
الواجب فاعلا وقابلا لعلمه فقد اعتقد نفى العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس
الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الايراد انما
يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم
بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء
الاعم قال فصل في ان الواجب آه اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعى تمهيد مقدمات الاولى
ان علم الواجب بالاشيا علم تام وهو علمه بها
مع جميع صفاتها وآثارها اللازمة وغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات وما هو
من الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام
بالعلة الموجبة للشئ يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضى حصول العلم بوجه استلزامها
لمعلولها وذا يقتضى حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير
بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه السابق
يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)